

شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

العمل أفضل سوياً

مذكرة بشأن تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة ومتابعته واستعراضه

الإطار المقترح لمساعدة الدول الأعضاء في تنظيم عمليات الاستعراض الإقليمية

26 شباط/فبراير 2020

المقدمة

تتيح عمليات الاستعراض الإقليمية للاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والهجرة النظامية فرصة أولى لإجراء مناقشة جماعية حول تنفيذ هذا الاتفاق وتمهيد الطريق للاستعراض العالمي المقرر في عام 2022. وتقتصر هذه المذكرة إطاراً لمساعدة الدول الأعضاء والعمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والعمليات الاستشارية الإقليمية، وجميع الجهات المعنية بإعداد عمليات الاستعراض الإقليمية.

وعند اقتراح هذا الاستعراض، نظرت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة (الشبكة) في العناصر التالية: إنها عملية تقودها الدول الأعضاء؛ يُعترف بأنفاق متعددة لعمليات الاستعراض الإقليمية في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛ اتساق النهج داخل المناطق وفيما بينها مسألة محبذة؛ علماً أن محتوى عمليات الاستعراض سيختلف، فإنه ينبغي أن تسعى جميعها إلى الامتثال لكل من نهج الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بزوية 360 درجة وكذلك رؤيته ومبادئه التوجيهية.

وفي مرفقات هذه المذكرة، تقترح الشبكة (أ) قائمة مرجعية لدعم عمليات الاستعراض الإقليمية؛ (ب) مخطط إرشادي لمساعدة الدول الأعضاء في استعراضها لحالة تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تحضيراً لعمليات الاستعراض الإقليمية؛ (ج) مخطط إرشادي لجميع العمليات والمنصات والمنظمات والجهات المعنية التي تستعرض حالة تنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الإقليمي؛ (د) مخطط أولي للميزانية.

وبينما ستبذل الشبكة كل جهد ممكن لدعم الدول الأعضاء في حدود الموارد الحالية، بما في ذلك من خلال بحث مسألة عقد اجتماعات عبر الإنترنت حيثما كان ذلك مجدياً، فقد يكون من الضروري توفير بعض التمويل الإضافي. وسينصب ذلك إلى حد كبير على السفر لضمان المشاركة المناسبة في عمليات الاستعراض تمثيلاً مع المبادئ التوجيهية التي ينص عليها الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومتابعته واستعراضه

جاء في القرار 73/195 ("الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة") أن الجمعية العامة:

- ملتزمة بتنفيذ الاتفاق العالمي على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي بالتعاون مع جميع الجهات المعنية (الفقرتان 41 و 44).
- رحبت بإنشاء شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة لضمان دعم فعال ومتسق للتنفيذ على نطاق المنظومة وكذلك متابعة واستعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الفقرة 45).

¹ بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمعتبرين، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ونقابات العمال، والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

• ملتزمة بإجراء عمليات استعراض مرحلية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي في إطار الأمم المتحدة من خلال نهج تقوده الدولة، حكومي دولي بطبيعته، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 48).

ولهذه الغاية، فإن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

• أنشأ منتدى استعراض الهجرة الدولية الذي سيعقد كل أربع سنوات، ابتداء من عام 2022، ليكون بمثابة منصة عالمية أساسية لمناقشة ومشاطرة التقدم المحرز في تنفيذ جميع جوانب الاتفاق العالمي، بما في ذلك ما يتعلق منه بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 49).

• دعا العمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية و عبر الإقليمية ذات الصلة، بما في ذلك اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والعمليات التشاورية الإقليمية بشأن الهجرة إلى استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي داخل المناطق المعنية، ابتداء من عام 2020، وذلك توجهاً للفعالية في تنوير كل منتدى من منتديات استعراض الهجرة الدولية، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 50).

• شجع جميع الدول الأعضاء على تطوير استجابات وطنية عملية وطموحة لتنفيذ الاتفاق العالمي، وإجراء عمليات استعراض منتظمة وشاملة للتقدم المحرز على المستوى الوطني، كما هو الحال من خلال الإقبال طوعاً على وضع خطة تنفيذ وطنية واستخدامها، مع الاستناد إلى المساهمات من جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 53).

دور شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة

في القرار 73/326 ("الشكل والجوانب التنظيمية لمنتديات استعراض الهجرة الدولية") ، فإن الجمعية العامة:

طلب من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، كمنسق للشبكة، أن يساعد، بناءً على طلب الدول الأعضاء ، في إعداد وتنظيم عمليات الاستعراض الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (الفقرة 9).

• طلب من الشبكة ، تحضيراً لصندوق النقد الدولي ، جمع جميع المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين من المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وتطوير موقع ويب مخصص ، كجزء من منصة المعرفة العالمية ، يضم هذه المدخلات إلى صندوق النقد الدولي (الفقرة 13).

الإطار المقترح لعمليات الاستعراض الإقليمية

القرار 73/326 لا ينص على نهج موحد للمراجعات الإقليمية. تبعاً لذلك ، قد تختلف أشكال الاستعراضات الإقليمية. بصرف النظر عن الترتيبات التنظيمية ، يجوز للدول الأعضاء أن تطلب من الشبكة المساعدة في إعداد وتنظيم الاستعراضات ، لدعم تطوير نهج متنسق ومتسق عبر المناطق وداخلها إلى أقصى حد ممكن ، مع الإشارة إلى الخصائص الإقليمية.

كما هو موضح في خطة العمل الافتتاحية²، ستوفر الشبكة الدعم والتوجيه ، عند الاقتضاء ، في تنفيذ ومتابعة ومراجعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ، وسوف تعزز مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين متشبا مع رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمبادئ التوجيهية (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الفقرات 15-8)³.

1- الأهداف

تتيح عمليات الاستعراض الإقليمية لعام 2020 فرصة لـ: (1) السماح للدول الأعضاء بإجراء تقييم أولي للتقدم المحرز في تنفيذ آلية التنسيق العالمية داخل مناطقها ، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين ؛ (2) داخل كل منطقة تسليط الضوء على التحديات

² متاح على <http://migrationnetwork.un.org/about/united-nations-network-migration-workplan>

³ بما في ذلك رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية بزواوية 360 درجة والمبادئ التوجيهية: التي تركز على الناس ، والتعاون الدولي ، والسيادة الوطنية ، وسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، ومراعاة المنظور الجنساني، ومراعية للأطفال. نهج الحكومة بأكملها ، نهج المجتمع بأكمله (الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الفقرة 15).

والفرص المشتركة ، وتحديد الثغرات والممارسات الواعدة ، ومناقشة الأولويات الإقليمية وتسليط الضوء على الموارد اللازمة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ؛ (3) توفير منصة مشتركة للتفاعل بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بينهما ؛ (4) تسهيل صياغة النتائج والتوصيات الرئيسية لإبلاغ صندوق النقد الدولي لعام 2022.

2- خريطة الطريق

العملية التحضيرية (النصف الأول من عام 2020)

- لتقليل التكلفة والسفر ، ستسعى الشبكة إلى توفير منصات مناقشة عبر الإنترنت للدول الأعضاء وأصحاب المصلحة استعداداً للمراجعات الإقليمية. يمكن لمنصات النقاش عبر الإنترنت هذه توفير مساحة لمشاركة جداول أعمال الاجتماعات ووثائق المعلومات الأساسية ، وللدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لإعداد مؤتمرات الفيديو.
- ستسعى الشبكة إلى تسهيل مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين مباشرة قبل عمليات الاستعراض الإقليمية ، بالإضافة إلى تسهيل المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين في الاستعراضات الإقليمية. سوف يتيح ذلك إعداداً أكثر فعالية من حيث التكلفة ونتائج المشاورات لتغذية مباشرة في الاستعراضات الإقليمية. ستسعى الشبكة إلى ضمان مشاركة شفافة بين جميع أصحاب المصلحة.
- ستقوم الشبكة بجمع جميع المدخلات الواردة من المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية وإتاحتها على منصة المعرفة العالمية ، وكذلك الوثائق الأخرى لدعم عمليات الاستعراض الإقليمية.

عمليات الاستعراض الإقليمية (النصف الثاني من عام 2020)

- كجزء من عملية المراجعة ، قد ترغب كل منطقة في تكريس اجتماع محدد لاستعراضها الإقليمي من أجل مناقشة دينامياتها الإقليمية الخاصة. ينبغي النظر في أهمية المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة المعترف بهم في القرار 73/326. إن مراكز الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ، من خلال قوتها للاجتماع ، في وضع جيد للمساعدة بطريقة شاملة وشفافة ، بما في ذلك عن طريق تسهيل مشاركة العمليات والمنابر والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة ، وأصحاب المصلحة المعنيين
- يمكن للشبكة، التي تعمل عن كثب مع اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة كأعضاء ، أن تضمن دعماً فعالاً وفي الوقت المناسب ومنسقاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة.
- سيتم إعطاء اعتبار نشط لإجراء عمليات الاستعراض تقريباً ، إلى أقصى حد ممكن.

3- الآثار المالية

- في القرار 73/326 ، تدعو الجمعية العامة إلى إبقاء منتدى استعراض الهجرة الدولية في حدود الموارد الموجودة في الميزانية العادية للأمم المتحدة⁴ حددت الشبكة ، بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية ، احتياجات إضافية لدعم تنظيم الاستعراضات الإقليمية لآلية التنسيق العالمية ، بما في ذلك تيسير مشاركة ممثلي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة.
- لضمان المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة ، يوصى بترجمة الوثائق والمناقشات الداعمة وتفسيرها باللغات المناسبة لكل منطقة.
- ستكون جميع الاجتماعات بلا أوراق ، إلى أقصى حد ممكن ، مع تبادل الوثائق إلكترونياً قبل وقت طويل من الحدث.
- تتوفر ميزانية إرشادية مقترحة في الملحق 4.

الملحق 1: قائمة مراجعة مقترحة لإعداد عمليات الاستعراض الإقليمية وتنظيمها.

1- العملية التحضيرية

- ينبغي تنظيم الاستعراضات بما يتماشى مع رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمبادئ التوجيهية (الفقرات 8-15).
- ينبغي إشراك أصحاب المصلحة⁵ بشكل هادف في إعداد عمليات الاستعراض من خلال طرق التشاور المناسبة ، بما في ذلك من خلال التماس مدخلاتهم في وثائق المعلومات الأساسية ، وتنظيم العمل ، وقائمة أعضاء فريق المناقشة والمنسقين ، وتوفير مساحة للمناسبات الجانبية وغيرها من الأنشطة التي ينظمها أصحاب المصلحة خلال الاستعراضات.
- يمكن أن تدعم الشبكة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين في إعداد تقييم طوعي لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ("استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الطوعي") لتقديمه خلال الاستعراض الإقليمي. ويرد مخطط إرشادي في المرفق 2.
- يمكن أيضاً دعوة العمليات ومنصات ومنظمات دون إقليمية وإقليمية وعبر إقليمية ذات صلة ، وأصحاب المصلحة النشطين على المستوى الإقليمي إلى تقديم مدخلات. ويرد موجز إرشادي في المرفق 3.

2- التنظيم

- لتسهيل مساهمة الاستعراضات الإقليمية في صندوق النقد الدولي ، يمكن أن يتبع تنظيم الاستعراضات على نطاق واسع تنظيم صندوق النقد الدولي (A / RES / 73/326 ، الفقرة 21 إلى 25). على وجه الخصوص ، من المهم أن:
- توفر عمليات الاستعراض مساحة للمناقشة تغطي جميع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الثلاثة والعشرين بهدف مراجعة التقدم المحرز في تنفيذه على جميع المستويات ، مع الأخذ في الاعتبار أن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية يستند إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية الشاملة والمتراصة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم أربعة اجتماعات مائدة مستديرة تغطي جميع الأهداف الـ 23 على النحو المشار إليه في الفقرة 21 (ب) من القرار 73/326 ، مع مراعاة الخصائص والأولويات الإقليمية.
- إيلاء الاعتبار الواجب للتوازن الجغرافي والجنساني ، فضلاً عن انعكاس الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره ، في اختيار المتحدثين الرئيسيين وأعضاء فريق المناقشة والمشرفين.
- تسمح الطرائق بمشاركة هادفة للمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ، وكذلك للعمليات والمنصات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية وعبر الإقليمية ذات الصلة.
- تتضمن عمليات الاستعراض مناقشات تفاعلية وقائمة على الأدلة وعملية المنحى بطبيعتها.
- عند الاقتضاء ، يمكن دعوة أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمساهمة في إعداد الاستعراضات ، بما في ذلك عن طريق تقديم مدخلات لورقات المعلومات الأساسية والمذكرات المفاهيمية ، وتنظيم العمل ، والتواصل مع أصحاب المصلحة ، وإعداد جدول الأعمال ، بما في ذلك قائمة دعا أعضاء فريق المناقشة والمشرفين ، وتيسير سفر مندوبي أقل البلدان نمواً ، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية وأصحاب المصلحة المعنيين.
- علاوة على ذلك ، وحسب الاقتضاء:

- يمكن للمراجعات أن تنظم نقاشاً للسياسة العامة يركز على التحديات الإقليمية في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ، بما في ذلك الروابط مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، والأطر الإقليمية الأخرى ، وآلية بناء القدرات والقضايا المعاصرة والناتجة المتعلقة بدinاميات الهجرة في المنطقة.

3- التقرير

⁵ بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ونقابات العمال، والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

يمكن أن تؤدي عمليات الاستعراض الإقليمية إلى تقرير شامل يقوم بتجميع جميع المدخلات التي تم تلقيها لعرض القضايا والأولويات ذات الأهمية الإقليمية واقتراح خرائط طريق للتعاون الإقليمي والعمل من أجل المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. هذه التقارير سوف تكون بمثابة مدخلات لصندوق النقد الدولي 2022. هذه التقارير يمكن أن:

• تضمين الوثائق الختامية للمراجعة التي تحتوي على الأبعاد الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية؛

• يتم الانتهاء في غضون شهرين بعد الاجتماع؛

• تنشرها شبكة الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني المناسب؛ و

• يمكن أن تشمل الأقسام التالية:

(1) مقدمة (نظرة عامة إقليمية وخلفية).

(2) الملخص التنفيذي.

(3) النتائج الرئيسية.

(4) بعض الممارسات الجيدة والدروس المستفادة داخل المنطقة.

(5) استنتاجات وتوصيات للتنفيذ والاستعراض الإقليمي في المستقبل.

(6) مرفق مع تنظيم العمل وقائمة المشاركين

4- المتابعة

قد تُنشر الوثائق الختامية لعمليات الاستعراض الإقليمية منتدى استعراض الهجرة الدولية في عام 2022، لا سيما إعلان التقدم المتفق عليه بين الحكومات والذي يمكن النظر فيه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

الملحق 2- مخطط إرشادي للدول الأعضاء لاستعراض حالة تنفيذ آلية التنسيق العالمية على المستوى الوطني، في الإعداد لعملية الاستعراض الإقليمية

1- منهجية إعداد عمليات استعراض الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الطوعية (500 كلمة مقترحة)

(أ) قد يناقش هذا القسم المنهجية التي تم اعتمادها للمراجعة، بما في ذلك نطاقها وعمقها وقبورها وكيفية رؤية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومبادئها التوجيهية (الفقرات 8 إلى 15) ومتابعة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ومراجعته (تم تطبيق الفقرة 48 إلى 54)، بما في ذلك ما إذا كان الاستعراض جزءاً من عملية لوضع خطة تنفيذ وطنية تعتمد على مساهمات جميع أصحاب المصلحة المعنيين (الفقرة 53).

(ب) يمكن تقديم معلومات عن عملية إعداد الاستعراض، بما في ذلك، على سبيل المثال، كيف ساهمت مستويات وقطاعات الحكومة المختلفة ذات الصلة في الاستجابات وما إذا كانت النهج التي تتبعها الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره نفذت؛ ما إذا كانت البرلمانات والسلطات المحلية تعمل؛ ما هي الآليات التي استخدمت لإشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة؛ كيف تم إدراج المنظمات الإقليمية وما إذا كانت الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة قد انخرطت وكيف يمكن لأي ديناميات إقليمية أن تكون قد أبلغت المراجعة.

2- السياسة والبيئة الموازية (1500 كلمة مقترحة)

(أ) يمكن أن يحدد الاستعراض الجهود المبذولة لإبلاغ جميع أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم في تنفيذ واستعراض آلية التنسيق العالمية. ويمكن أن يتناول الاستعراض كيف تم تمكين أصحاب المصلحة⁶ المختلفين للمشاركة في عملية ومحتوى المراجعة وكيف تم تسهيل هذه المشاركة، وتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج.

(ب) يتم تشجيع الدول الأعضاء على وصف كيفية دمج الحكومة لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغيرها من العمليات ذات الصلة.

(ج) تُشجّع الدول الأعضاء على الإبلاغ عن سياسات الهجرة وغيرها من السياسات أو التدابير ذات الصلة والتغيرات المؤسسية أو الحواجز التي واجهتها في وضع هذه السياسات أو التدابير، بما في ذلك الآثار الداخلية المحتملة للديناميات أو السياسات أو التدابير الإقليمية.

(د) تُشجّع الدول الأعضاء على استعراض حالة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية بشأن الهجرة والإشارة إلى الثغرات والتحديات الرئيسية للنهج والاستراتيجيات وخطط التنفيذ الإقليمية القائمة.

3- التقدم المحرز في أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية (2000 كلمة مقترحة)

(أ) تُدعى الدول الأعضاء إلى تقديم معلومات موجزة عن خطط التنفيذ على المستوى القطري وحالة تنفيذ جميع أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الثلاث والعشرين، مع إعطاء مساحة لتوضيح السياسات المتكررة أو الممارسات الواعدة المتعلقة بأي من الأهداف. حيثما كان ذلك ممكناً، ينبغي أن تستند المعلومات إلى البيانات الإحصائية وكذلك النوعية.

(ب) تتم دعوة الدول الأعضاء إلى وصف الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدمج الرؤية والمبادئ التوجيهية الشاملة والمتبادلة بين آلية الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في خطط التنفيذ.

(ج) يمكن للدول الأعضاء أن تواجه صعوبات حرجة متصورة أو تواجه في تحقيق أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وكيفية معالجتها. يمكن أن يركز النظر في الأهداف على الاتجاهات والنجاحات والتحديات والقضايا الناشئة والدروس المستفادة، بما في ذلك كما تأثرت بالديناميات الإقليمية، ووصف الإجراءات التي اتخذت لمعالجة الثغرات والتحديات القائمة.

(د) يمكن أن تقدم الدول الأعضاء أمثلة على الممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات صلة ببلدان أخرى في المنطقة (أو عبر المناطق).

4- وسائل التنفيذ (500 كلمة مقترحة)

⁶ بما في ذلك المهاجرون والمجتمع المدني، ومنظمات المهاجرين والمغتربين، والمنظمات الدينية، والسلطات المحلية والمجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، ونقابات العمال، والبرلمانيون، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني.

(أ) استنادًا إلى التحديات والاتجاهات التي تم تسليط الضوء عليها ، قد يناقش الاستعراض كيفية تعبئة وسائل التنفيذ ، وما الصعوبات التي تواجهها هذه العملية ، وما هي الموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ آلية التنسيق العالمية ، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل وتنمية القدرات واحتياجات البيانات والتكنولوجيا والشراكات.

5- الخطوات التالية (500 كلمة مقترحة)

- (أ) بناءً على نتائج الاستعراض، يمكن للدولة العضو تحديد الخطوات المزمع اتخاذها لتعزيز تنفيذ آلية التنسيق العالمية.
- (ب) يمكن الإشارة إلى كيفية نشر نتائج الاستعراضات وكيف تستعد الدولة العضو لمنتدى استعراض الهجرة الدولية الأول.

الملحق 3- الخطوط العريضة الإرشادية للعمليات والمنصات والمنظمات شبه الإقليمية والإقليمية و عبر الإقليمية ذات الصلة والجهات الفاعلة النشطة على المستوى الإقليمي لمراجعة حالة تنفيذ آلية التنسيق العالمية على المستوى الإقليمي.

عند الإعداد للمراجعة ، يمكن للعمليات والمنصات والمنظمات شبه الإقليمية والإقليمية و عبر الإقليمية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الناشطين على المستوى الإقليمي تقديم مدخلات تتناول القضايا التالية:

(أ) تحديث عن حالة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الإقليمية المتعلقة بالهجرة ، حسب هدف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية ذي الصلة إن أمكن ، بناءً على البيانات الإحصائية، حيثما كان ذلك متاحًا.

(ب) كيف قامت الهيئات والعمليات الإقليمية بدمج المبادئ التوجيهية الشاملة والمترابطة للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، بما في ذلك مبادئ المجتمع بأسره وكامل الحكومة، في الخطط والسياسات القائمة (وما إذا كان ذلك ساعد في معالجة المفاضلات و تسريع التنفيذ).

(ج) ما هي الثغرات والتحديات الرئيسية في النهج والاستراتيجيات وخطط التنفيذ الإقليمية القائمة.

(د) اذكر بعض الأمثلة للممارسات الواعدة والدروس المستفادة التي قد تكون ذات صلة بمناطق أخرى (ويمكن تقديمها في صندوق النقد الدولي).

(هـ) مجالات الخطوط العريضة (أهداف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية و/أو المبادئ التوجيهية) حيث ستحتاج المنطقة إلى الدعم فيما يتعلق بالتمويل، وبناء القدرات، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وجمع البيانات وتحليلها، والتكنولوجيا، والشراكات، وما إلى ذلك.



الملحق 4: مخطط الميزانية المؤقتة (بالدولار الأمريكي)

عمليات الاستعراض الإقليمية لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

هيكل الميزانية الإرشادي (شباط/فبراير 2020)

التمويل الإجمالي	اللجنة الاقتصادية لأوروبا			اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا			اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ			اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			اللجنة الاقتصادية لأفريقيا			الاجتماعات الإقليمية *
	المجموع	التكلفة لكل مشارك	عدد المشاركين	المجموع	التكلفة لكل مشارك	عدد المشاركين	المجموع	التكلفة لكل مشارك	عدد المشاركين	المجموع	التكلفة لكل مشارك	عدد المشاركين	المجموع	التكلفة لكل مشارك	عدد المشاركين	
140,589	18,190	2273.8	8	30,600	1700	18	36,104	1805.2	20	6,277	2092.3	3	80,017	2222.7	36	تكاليف السفر لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية (بدل الإعاشة اليومي لمدة 3 أيام + الرحلات الجوية)
248,915	75,035	2273.8	33	18,700	1700	11	57,766	1805.2	32	41,846	2092.3	20	55,568	2222.7	25	تكاليف السفر المشاركين أصحاب المصلحة (بدل الإعاشة اليومي لمدة 4 أيام + الرحلات الجوية)
150,000	30,000	مبلغ إجمالي	100	30,000	مبلغ إجمالي	100	30,000	مبلغ إجمالي	100	30,000	مبلغ إجمالي	100	30,000	مبلغ إجمالي	100	تكاليف المؤتمر
570,104	123,226			79,300			123,870			78,123			165,585			التكلفة الإجمالية

*ستساهم اللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والشبكة في الاجتماعات استناداً إلى الموارد المتاحة.